

الاخبار

■ رئيس التحرير.
■ المحرر المسؤول.
■ ابراهيم العبيد

■ نائب رئيس التحرير.
■ نيار ابي صعب

■ محرر الصور.
■ ميفيق قانحو

■ محاسن التحرير.
■ حسن عابف.
■ ايلينا.
■ امه اللطيف

■ صادرة عن شركة اخبار بيروت

■ المكاتب بيروت -

■ فروعنا - طرابلس دنياك

■ شارع كوكورد -

■ الطابق الثالث

■ لتماكين:

01759500

01759597

ص. ب 5963/113

■ الإلكترونيات

■ الوكيل الصحفي

ads@al-akhtar.com

01/759500

■ التوزيع

■ شركة الهاتف

■ شارع كوكورد -

15_ 6663/31_ 01 -

03 / 828381

■ الموقع الإلكتروني

www.al-akhtar.com

■ صفحات التواصل

■ /AlakhtarNews

■ @AlakhtarNews

■ @AlakhtarNews

■ /alakhtarnews-paper

■

زود كاسوحة *

مع خُروج «الترامبية» من المشهد مؤقتاً، على وقع ملاحقتها القانونية ومحاولات«مظهرها» حتى إجبار للعمل السياسي أو التخلي عن الأسلحة الهجومية بيداً المشهورن الداخلي والدولي بالتغيّر تدريجياً. الأولويات بين الإدارتين ليست مختلفة قطع، بل متناقضة جزئياً، وإن كان الأداء لجهة الملفات الاستراتيجية يحمل رمزية الاستمرارية، على اعتبار أنّ المشهد الدولي لم يعد كما كان قبيل مغادرة الرئيس الأسبق بيارك أوباما المتصّب، في عام 2016. فما حقيقة الرئيس دونالد ترامب، منذ ذلك الحين، في ملفات أساسية مثل الحرب التجارية مع الصين وتضييق الخناق على إيران بالحصار والعقوبات، يُعتبر بالمعايير الخاصة بالمؤسسة إنجازاً يتغيّر عدم التفريط فيه، بحيث تكون الإدارة الديمقراطية له بمثابة استمرارية لما أنجز، ولكن بادواً مع مختلفة، وينهج أقل تصاميمية بكثير، عنوانه: العودة إلى سياسة «التدخل الإنساني».

التشدّد تجاه روسيا

لكن ما ينطبق على هذين الملفّين الاستراتيجيين، لا ينسحب بالضرورة على ملفات أخرى في السياسة الخارجية مع روسيا، فهنا الأملوية، بخلاف منهج ترامب في التعامل مع موسكو، هي للتشدّد في الملفات التي تعتبر إدارة جو بايدن، ومن ورائها الدولة العميقة، أنّها تمثّل غير المقاربة الروسية المعتمدة لها، تهيئداً استراتيجياً للمصلحة الأميركية، وهو ما عبّر عنه بايدن، بصراحة، في أوّل اتصال هاتفني، عقب تنصيبه، بينه وبين الرئيس الروسي فلاديمير بوتّين. فقد أكد أنّ الاتصال، وبهلهجة لا تخلو من تصلّب، من التراجع أمام «عدوانية روسيا» لم يعد ممكناً، وأنّ الثمن الذي ستدفعه موسكو لقاء سلوكها سيكون مرتفعاً. ويمكن اعتبار تحريك قضية المعارضة الروسي البارز اليكسني نافالني، عقب تنصيبه بايدين مباشرة، وما صنّر عن الولايات المتحدة وأوروبا من مواقف إثر توقيفه في روسيا،

بعد العودة من ألمانيا، بمثابة تلويح لموسكو بالعودة إلى السياسة التي عبّر عنها بايدين في اتصاله، والتي كانت مبيّعة قبل مجيء إدارة ترامب إلى الحكم. ويُسْتثنى من هذا المنهج المتشدّد، الإنجاز الذي تحقّق أخيراً بتمديد معاهد الحدّ من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية «ستارت 3»، لأنّ التمديد هنا يدخل في إطار الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي في العالم، وهو أمرٌ يحظى بإجماع دولي، حتى بين أشدّ الخصوم السياسيين، وأهميته بالإضافة إلى ذلك، أنّه يأتي عقب انسحاب الإدارة السابقة من معاهدتين أخريين للحدّ من التسلّح، ما يضفي قيمة أكبر على الحفاظ على هذه المعاهدة، ولو في سياق اشتداد التصعيد بين الجانبين. والحال أنّ هذا الانسحاب الترامبي لم يكن يحمل ملامح عداء منهجي للروس، كما يفعل الديمقراطيون حالياً، بقدر ما كان يعبر عن معارضته للنهج المتعدّد الأطراف في إدارة العلاقات الدولية إذا لم يكن يصبّ، من وجهة نظره، في مصلحة الولايات المتحدة. الصغورية التي

نشهدها حالياً في السياسة الديمقراطية تجاه روسيا، ستعكس بالضرورة على مسارح الصراع التي تشهد ربط نزاع بين الطرفين، سواء في مناطق النفوذ الروسي داخل القوقاز ودول البلقان، وخصوصاً في أوكرانيا وبيلاروسيا، وحتى في نزاعات لا وجود فيها لأي من الطرفين مباشرة، مثل قره باخ، أو أبعد قليلاً، حيث الوجود الروسي في سوريا مثلاً، والذي تشهد التسوية فيه بالبنسبة إلى الرئيس السابق، وخلافاً للسباسبين، وأهميته بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الحماية لا يجب أن تكون مكلفة، ويجب أن تصبّ في مصلحة الولايات المتحدة مباشرة، عبر تحصيل الثمن فوراً، سواء عبر دفعوعات نقدية للمصلحة الخزينة الأمريكية كما حصل مع السعودية، أو من خلال مفاوضة الحماية بافاقات إقليمية تضمن لهذه الدول ليس فقط «استقراراً» ومضافع لهاذ على المدى البعيد، بل أيضاً مظلة حماية بدلية، في حال انقلاب الإدارة الجديدة على ما اتفق عليه. هذه الفلسفة التي تقف خلف اتفاقات التطبيع

العودة إلى سياسة «التدخل الإنساني»

في العلاقة مع الحلفاء خارج إطار «الأطلسي»، ثمة تحولات أيضاً، لا تقل



(أضرب)

واقع التعدّد الدينيّ في لبنان: نعمة أم نقمة؟

الركولوجيا والحفر في الماضي وصولاً إلى البنية الأساسية التي تُشكّل منها هذا النسيج التعددي، لرصد مكانم الخلل وشرارات الإنزياحات والتحوّلات الأولى التي نتج عنها هذا الواقع. كما يُفرض على العودة إلى النصوص الأصلية والأصلية لكلّ الأديان المكوّنة لوحة الفسيفساء اللبناني، بهدف تقصي المؤلّف والمختلف والمختبر، وبالتالي فإنّنا نجد أنفسنا أمام الإشكالية التالية: هل ثمة إمكانية لتعايش وانصهار في لبنان تحمل في ذاتها قابلية الحياة والاستمرار؟ أم أنّه مجرد تعايش ثابت على رمال متحركة مليئة بالشراك والفخاخ، ما يلبث أن يخرج من قاع حتى ينزل إلى قاع أعمق، وبالتالي تُكوّن أمام استحالة مكوث التعدّية الدينية فيه؟ وبما أنّه تعدّي علينا التعقّق والتوسّع في مقالة مقتضبة كهذه، فإنّنا سندخل مباشرة على واقع التعدّد الديني في لبنان لنوضّفه ونفكّكه ثمّ سنخصّصه محددين مشاكله ومقترحين حلولاً تناسبه.

إنّ التعدّية ليست مجرد اشتراك في قيم معيّنة أو اتفاق بشأن بعض القضايا الاجتماعية، كالانفاق على قيمة الصدق ومساعدة الفقراء أو نيل أفضلية وثنية كالسرقة، إنما تعدّي ذلك إلى اعتماد حقائق متعارضة، وقبول معتقدات متباينة بشأن الله والخالص. وانطلاقاً من ذلك، سنحاول في هذه المقالة الموجزة أن نسلط الضوء على واقع التعدّد الديني في لبنان لنرى موضوعه ممّا تقدم، ولنرى إذا كان التعدّد الديني في لبنان نعمة يمكن استثمارها أم نقمة يجب العمل على التخفيف منها. ولعلّ بيان مقارنة موضوع مثل هذا تحتاج علينا ممارسة

أهمية عن تلك التي تشهدها نظيرتها، مع الخصوص. المدخل لهذا التحول، كما في المنهج السابق، هو التراجع عن سياسة المصلحة المباشرة التي اعتمدها ترامب، والتي فضل من خلالها أن يكون التدخل الإمبريالي للولايات المتحدة لمصلحة الحلفاء بدون أفضة، أي في الدول التي تقع على عائق الولايات المتحدة حمايتها، عبر القواعد العسكرية البحرية والبرية. المزة بوجهة مختلفة تستهدف تقليم أظفار المكبات التي لم تمسّها الموجة السابقة من «التدخل الإنساني». الديمقراطيون يعتبرون أنّ هذا الشكل غير المباشر من التدخل، والذي سينتهي حالاً حرب اليمن، ويحدّ من نفوذ السعودية في الإقليم، بخدم المصلحة الأميركية أكثر بكثير من المنهج السابق الذي اعتمده ترامب، وأدّى فضلاً عن التحدّل، والذي سينتهي حالاً حرب اليمن، عبر دفعوعات نقدية للمصلحة الخزينة الأمريكية كما حصل مع السعودية، أو من خلال مفاوضة الحماية بافاقات إقليمية تضمن لهذه الدول ليس فقط «استقراراً» ومضافع لهاذ على المدى البعيد، بل أيضاً مظلة حماية بدلية، في حال انقلاب الإدارة الجديدة على ما اتفق عليه. هذه الفلسفة التي تقف خلف اتفاقات التطبيع

العربية مع إسرائيل، برعاية أميركية، هي أولى ضحايا العودة إلى سياسة «التدخل الإنساني»، والتي كانت المدخل سابقاً لغزو العراق، وحتى لتسريع عملية انهيار الإقليم في ما بعد، تحت شعار دعم الاحتجاجات العربية. وكما حصل التدخل سابقاً بحجّة حماية الشعوب من قمع الأنظمة، سيحصل حالماً بذريعة إيقاف الحروب على الشعوب نفسها، ولكن هذه المرة بوجهة مختلفة تستهدف تقليم أظفار المكبات التي لم تمسّها الموجة السابقة من «التدخل الإنساني». الديمقراطيون يعتبرون أنّ هذا الشكل غير المباشر من التدخل، والذي سينتهي حالاً حرب اليمن، ويحدّ من نفوذ السعودية في الإقليم، بخدم المصلحة الأميركية أكثر بكثير من المنهج السابق الذي اعتمده ترامب، وأدّى فضلاً عن التحدّل، والذي سينتهي حالاً حرب اليمن، عبر دفعوعات نقدية للمصلحة الخزينة الأمريكية كما حصل مع السعودية، أو من خلال مفاوضة الحماية بافاقات إقليمية تضمن لهذه الدول ليس فقط «استقراراً» ومضافع لهاذ على المدى البعيد، بل أيضاً مظلة حماية بدلية، في حال انقلاب الإدارة الجديدة على ما اتفق عليه. هذه الفلسفة التي تقف خلف اتفاقات التطبيع

عقبة الانقسام في الداخل

في كلّ هذه السياسات، والتي تمثّل عمقاً فعلياً للاستراتيجية الأميركية، نشهد عودة مُبرّمة و«نهائية» عن «الترامبية»، سواء في السياسة أو في الاقتصاد. الملفات السياسية بدأت تظهر بسرعة أكبر، لأنّها تشر فوراً سياسات الإدارة الجديدة على الصعيد الدولي، وخصوصاً لجهة طماننة الحلفاء الذين تضرّروا كثيراً من التعالبي ترامب، وانكفائه عن التدخل المعتاد لحمايتهم والتنسيق معهم في الملفات التي تعبر عن المصلحة الغربية، عموماً. ولكن حتى في الاقتصاد، بدأت تظهر ملامح لسياسة بايدين، تُنبئ أيضاً بالتراجع عن

الحماينة التي ميّزت عهد سلفه، والتي دفع الحلفاء أكثر من سواهم ثمنها، على صعيد فض الشراكات التجارية المتعدّدة الأطراف، والالتزام بالمصلحة الأميركية وحدها. لجهة حماية الصناعات الأميركية، عبر فرض الرسوم الجمركية على دول حليفة مثل ألمانيا وفرنسا، بغية الحدّ من تنافسيتها تجارياً. المراسيم التنفيذية العديدة التي وقّعها بايدين منذ تنصيبه رئيساً، تصبّ في هذا الاتجاه، وخصوصاً لناحية العودة إلى اتفاقية باريس للمناخ، كإطار لمعاودة الانخراط الأميركي في السياسات البيئية العالمية الخاصة بالحدّ من الاحتباس الحراري. هذا الملح لسياسة الديمقراطيين، والذي سيبتلور أكثر مع اتضاح جذية الإدارة في الحدّ من الاعتماد على الوقود الأحفوري في إنتاج الطاقة وتصديرها، هو بمثابة تحدّ فعليّ على المستوى الداخلي، لأنّ اعتماد سياسة عادة للديمقراطيين، اقتصادياً وبيئياً، سيزيّد من حدّة الانقسام الداخلي، كون هذه الصناعة هي أحد مصادر الثروة الأساسية في البلاد. الفأفض الكبير الذي تحقّق للاقتصاد الأميركي في عهد ترامب، أتى من هذه الصناعة تحديداً، إلى جانب صناعات أخرى، مثل التعدين والكيمن، وبالتالي سجّبر المكبات التي تدور جميعها في الفلك السعودي على مراجعة السياسات التي أفضّت إلى الربط بين مصيرها ومصير إدارة، لا تعبر سياساتها عن مصالح الولايات المتحدة على المدى البعيد.

عقبة الانقسام في الداخل

■ كاتب سوري

11 الاخبار — الـ 9 شباط 2021 العدد 4267

التأرجح التركيّ

بين واشنطن وموسكو

محمد سيد رصاص *

هناك شبه بين رجب طيب إردوغان وجمال عبد الناصر، من حيث التأرجح بين واشنطن وموسكو. تأرجح الزعيم المصري بين العاصمتين، منذ اقترابه من السوفيات في أيلول / سبتمبر 1955، رداً على قيام «حلف بغداد» واعتماد البريطانيين على أنقرة وبغداد كترتكزين في الإقليم، فيما رفض عبد الناصر منذ عام 1954 أن تكون القاهرة امتداداً إقليمياً للندن. مع صدام الشيوعيين والعروبيين في بغداد، منذ أيلول / سبتمبر 1958، ودعم موسكو للأرلين، اختارت القاهرة اللقاء، مع واشنطن في بيروت لانتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً، فيما مضى عبد الناصر في صدامه مع الشيوعيين في بغداد ومدشّق والقاهرة، واختار الجانبية العلنية مع الكرملين في عام 1959، وهناك وثائق أميركية عن تعاون القاهرة وواشنطن في انقلاب 8 شباط / فبراير 1963 في بغداد، أطاح من خلاله العروبيون بحكم عبد الكريم قاسم ودايمع الشيوعيين. انتهى تقارب عبد الناصر مع البيت الأبيض، في شباط / فبراير 1964. لمّا تقاربت واشنطن مع تل أبيب في حلف جديد، في عهدئ ليندون جونسون وليفي أشكول، بخلاف بن غوريون الذي كان يركّز على التحالف مع لندن وباريس، وقد كانت زيارة الزعيم السوفياتي نيكيتا خروتشوف لصر في أيار / مايو 1964، بداية جديدة للعلاقات المصرية - السوفياتية تعرّزت إثر حرب 1967 التي كانت حصيلة أميركية - إسرائيلية لم يحصل بين جونسون وأشكول عام 1964. هنا، ومنذ تسلّم «حزب العدالة والتنمية» السلطة في أنقرة، في تشرين الثاني / نوفمبر 2002، كانت هناك مؤشرات أميركية عديدة على اعتماد إردوغان «كنموذج أميركي للعالم الإسلامي»، في مواجهة ظاهرة أسامة بن لادن كنوع من الاستراتيجية عند واشنطن للتكثف مع واقع جديد فرضه تنظيم «القاعدة»، في مرحلة «ما بعد 11 أيلول / سبتمبر 2001»، وخصوصاً مع قراءة أميركية، ليس فقط بعدم قدرة الأنظمة العربية والإسلامية التقليدية الحليفة، بطبيعتها الديكتاتورية العسكرية وتلك الملكية - الأميرية، على الاستمرار في خدمة المصالح الأميركية بشكل فعال، وإنّما بقرأة برزت عند «المحافظين الجدد» المسيطرين في إدارة بوش الابن، بأنّ الديكتاتوريات والهابية قد أنجبتا تنظيم «القاعدة».

اقتربت واشنطن من «جماعة الإخوان المسلمين»، وفتحت حواراً مع قيادة التنظيم العالي، منذ عام 2005، كانت ثماره الضغط على الرئيس المصري لإشراكهم في الانتخابات البرلمانية ذلك العام، ثم مشاركة «الحزب الإسلامي العراقي» في حكومة نوري المالكي عام 2006، وهو ما عنى كسره مقاطعة سنّة العراق العرب لالعملية السياسية» - عراق ما بعد صدام حسين. مع «الربيع العربي» عام 2011، شجّع بيارك أوباما ودعم وصول «الإخوان المسلمين» إلى الحكم في تونس والقاهرة، ومشاركتهم في الحكم في طرابلس الغرب وصنعاء، ودعم تزعمهم للمعارضة السورية. وفي أيلول / سبتمبر 2011، عندما زار إردوغان مصر وليبيا وتونس، بعد سقوط حسني مبارك ومعمر القذافي وزين العابدين بن علي، تذكّر الكثيرون منظر السلطان العثماني سليم الأول بعد دخوله القاهرة إثر تغلّب على المماليك في معركة الريدانية، وهو لم يحاول أن يخفي أنّ الفريق أحمد شفيق قد تغلّب على الدكتور محمد مرسي في انتخابات الجولة الثانية للرئاسة المصرية. وأنّ تردّد «المجلس العسكري المصري» أمام تهديد الإسلاميين بتفجير مصر، في إعلان النتائج قد حسمه ضغطٌ أميركي باتجاه معاكس استغرق أياماً نحو تسليم محمد مرسي الرئاسة.

عاش إردوغان شهر عسل مع واشنطن انتهى مع انقلاب عبد الفتاح السيسي على مرسي، في 3 تموز / يوليو 2013، الذي دعمته المؤسسة الأمنية الأميركية بفرغيتها، وزارة الدفاع - البنتاغون والمجمع الاستخباري، فيما كان أوباما بالطرف الآخر. وليس صدفه أن يقول الأمير تركي الفيصل، في مقال صحافي، «إنّنا اسقطنا مرسي رغمًا عن أوباما»، وهو مقال نُشر عام 2015 بعد انفجار الخلاف الخليجي - الأميركي، إثر الاتفاق النووي الإيراني في 14 تموز / يوليو 2015، حتى يوم تقارب إردوغان مع بوتّين، في لقاء 9 آب / أغسطس 2016. عاش الزعيم التركي ثلاث سنوات وشهراً أي أصعب سنوات عمره السياسية، تخلّلتها مجابهة قاسية مع موسكو، خريف عام 2015، مع إسقاط الأتراك طائرة روسية عند الحدود السورية - التركية، بعد شهرين من التدخل العسكري الروسي في سوريا في 30 أيلول / سبتمبر، وتخلّلتها محاولة انقلاب 15 تموز / يوليو 2016، التي جرت ضد إردوغان بدعم «ما» من واشنطن.

في 9 آب / أغسطس 2016، اختار إردوغان اللعب على الحبلين، الروسي والأميركي، يشدّ الأول من أجل إرخاء الثاني (شراء صواريخ «إب 400»، ويقدمّ للثاني ما يرضيه (كما يفعل إردوغان مع الأميركيين في ليبيا ضدّ الروس الداعمين لحفتر)، ويقدمّ للروس ما يرضيهم (في حلب كاثون الأول / ديسمبر 2016 وغوطة نيسان / أبريل 2018، وفي ناغورنو كاراباخ تشرين الثاني / نوفمبر 2020)، ويزرع الروس من خلال فرض واقع عسكري في إلب، عبر اتفاق أذكار

/ مارس 2020، بمساندة أميركية لاقترة. يتحالف التركي مع الروسي ضدّ الأميركيين في موضوع أكراد (قوات سوريا الديمقراطية)، وهو منذ مؤتمر سوتشي، أواخر كاثون الثاني / يناير 2018، قد تعاون مع الروسي ضد الأميركي في قلب مسار العملية التفاوضية السورية بين السلطة والمعارضة باتجاه التركيز على السار الدستوري بدلاً من المسار الانتقالي.

هناك مؤشرات على أنّ لعبة إردوغان بين الحبلين الروسي والأميركي على وشك الانتهاء، مع وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض، وهو الذي على ما يبدو قد اختار سياسة المجابهة مع موسكو وأنقرة، على الأقل في الساحة السورية. هذا سيقود إلى تقاربتي روسية - تركية أكثر، في أكثر من صعيد سوريا، وهناك مؤشرات على أنّ زيادة دعم بايدين للأكراد السوريين ستشدد كثيراً من العصب التركي، وهو ما يمكن أن يدفع أنقرة للبحث عن حلول سباسبية، بالتعاون مع موسكو اللازمة لترويضها. لا ترضى عنها واشنطن.

■ كاتب سوري

■ أمين سر اتحاد الكتّاب اللبنانيين